

تحدد هذه السياسة أساليب التقييم والامتحانات، وهي سياسة تخص المؤسسة بأكملها وتطبق على كليات المعهد وبرامجه الدراسية.



DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES

الشؤون الأكاديمية

سياسة التقييم والامتحانات

الإصدار	العنوان	تاريخ الإعداد	الإعداد
02	سياسة التقييم والامتحانات	أيار/ مايو 2016	السياسات الأكاديمية
تاريخ المراجعة	مراجعة	تاريخ الاعتماد	جهة الاعتماد
2017/09/25	الشؤون الأكاديمية	2018/01/10	مجلس معهد الدوحة للدراسات العليا
2017/12/05	لجنة الشؤون الأكاديمية	2018/05/20	مجلس أمناء معهد الدوحة للدراسات العليا
2017/12/19	لجنة الشؤون الأكاديمية		(مشروطة بتعديلات واستفسارات)
		2018/10/15	مجلس أمناء معهد الدوحة للدراسات العليا

قائمة المحتويات

04	مقدمة
05	بيان السياسة
05	المبادئ
05	أنواع التقييم وطرقه وأوزانه
07	الامتحان
07	إدارة التقييم

سياسة التقييم والامتحانات – السياسات الأكاديمية (2)

- حُديت هذه السياسة للمرة الأولى خلال شهر أيار (مايو) 2016.
- عُرضت للمراجعة في مجلس المعهد بتاريخ 2017/09/25.
- أحييت هذه السياسة من مجلس المعهد إلى لجنة الشؤون الأكاديمية للمراجعة في 2017/12/05 وحُدثت بتاريخ 2017/12/19.
- أقرت هذه السياسة في اجتماع مجلس المعهد بتاريخ 2018/01/10 مشروطة ببعض التعديلات التي أُدخلت عليها.
- عُرضت على مجلس الأمناء، وأعيدت إلى مجلس المعهد مع بعض الاستفسارات والتعديلات في 2018/05/20.
- أقر مجلس الأمناء التعديلات بعد توضيح الاستفسارات بحسب قرار رقم 2018/044 بتاريخ 2018/10/15.

سياسة التقييم والامتحانات

مقدمة

يرى معهد الدوحة التقييم وظيفة أكاديمية أساسية وجزءاً لا يتجزأ من عملية التعلم. والتقييم عملية أكاديمية قوامها الحكم على جودة تحصيل الطالب ومستواه وأدائه وذلك من خلال منح الدرجات لأساليب التقييم في المقررات من طرف أساتذة المقررات المعنية. يتم تقييم الطلاب بناءً على مهماتهم وأنشطتهم الدراسية (الأوراق البحثية، أو العروض التحليلية، أو غيرها) أو الامتحانات (امتحان منتصف الفصل الدراسي، أو الامتحان النهائي كتابياً أو شفاهياً)، أو هما معاً.

وهذه سياسة تخص المؤسسة بأكملها وتطبق على كليات المعهد وبرامجه الدراسية.

يخدم التقييم بشكل عام، ثلاثة أهداف رئيسية، هي:

التشخيص والتخطيط:

التقييم كأداة لتشخيص المستوى الأولي لمعارف الطلاب ومهاراتهم وعادةً ما يتم مع بداية الفصل. تساهم نتائج هذا النوع من التقييم في بلورة الخطط الواجب اتخاذها من طرف الأساتذة ومدرسي المقررات، مثل إجراء تغييرات على الخطط الدراسية أو توصيفات المقرر بما فيها مخرجات المقرر التعليمية ومضامينه العلمية والتربوية لتناسب مع الطلاب.

التقويم (بمعنى التعديل والتصويب):

التقييم كأداة تصويبية لسير العملية التعليمية خلال المقرر بشكل عام، وتوفير فرص للطلاب لتعديل إنجازاتهم بما يتناسب مع مخرجات المقرر التعليمية. الهدف من هذا التقييم هو توفير قدرٍ معيّن من الملاحظات والبيانات (تغذية راجعة) للطلاب على أساس نشاطات ومشاهدات تقييمية خلال المقرر (عادةً في منتصف مدة تدريس المقرر) تساعدهم في تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف والكيفية الواجبة للتعامل مع هذه النقاط لضمان الوصول إلى الحد الأدنى المتوقع من الطلاب في المقرر.

التقييم النهائي:

يهدف التقييم عند نهاية الفصل إلى إصدار حكم إجمالي على إنجازات الطالب ملخصاً لجميع أنشطة التقييم التي استخدمت خلال الفصل وفق معايير معينة ومتعارف عليها، بحيث يترجم هذا الحكم إلى درجة على سلم الدرجات المستخدم في المعهد.

- خُدِثت هذه السياسة للمرة الأولى خلال شهر أيار (مايو) 2016.
- عُرضت للمراجعة في مجلس المعهد بتاريخ 2017/09/25.
- أُحيلت هذه السياسة من مجلس المعهد إلى لجنة الشؤون الأكاديمية للمراجعة في 2017/12/05 وخُدِثت بتاريخ 2017/12/19.
- أُقرت هذه السياسة في اجتماع مجلس المعهد بتاريخ 2018/01/10 مشروطة ببعض التعديلات التي أُدخلت عليها.
- عُرضت على مجلس الأمناء، وأعيدت إلى مجلس المعهد مع بعض الاستفسارات والتعديلات في 2018/05/20.
- أقر مجلس الأمناء التعديلات بعد توضيح الاستفسارات بحسب قرار رقم 2018/044 بتاريخ 2018/10/15.

وتقع على عاتق عمداء الكليات بالتعاون مع نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية مسؤولية إدارة تنفيذ التقييم ووضع الدرجات لأساليب التقييم المحددة في هذه السياسة.

بيان السياسة:

المبادئ:

يأخذ تصميم التقييم وتنفيذه في الحسبان المبادئ التالية:

- توجيه الطلاب لترسيخ ثقافة التقييم وسيلة للتعليم في الدراسات العليا.
- عبر ضمان ما يلي:
 - تقييم المعرفة والمهارات التي اكتسبها الطالب.
 - تقديم ملاحظات بناءة وفي الوقت الملائم وبما يتوافق مع أهداف التقييم الثلاثة المذكورة أعلاه.
 - وجود توافق بين مخرجات التعلم المسجلة للمقرر من جهة، والتقييم من جهة أخرى.
 - تُمنح العلامات بالرجوع إلى معايير محددة مسبقاً.
- تنشر معايير التقييم ضمن توصيفات المقررات.
- يجب أن تكون جميع عناصر التقييم أصلية بالالتزام بقواعد التوثيق المعمول بها في المعهد. ويلتزم جميع الطلاب بسياسة "قواعد السلوك الأكاديمي".

أنواع التقييم وطرقه وأوزانه:

يحدد أستاذ المقرر تقييمات المقرر وأوزانها على أن يُؤخذ التنوع بعين الاعتبار وأن يكون عدد التقييمات ومواعيد تسليمها محددة ومناسبة، مع مراعاة مدة المقرر وتوقعات عبء العمل على الطلاب. كما ينبغي مراعاة طبيعة المقررات وخصوصياتها (نظرية أو تطبيقية) حين تحديد أنواع التقييم وطرقه.

وفي كل الأحوال، يجب ألا يقل الوزن المخصص للعناصر البحثية والكتابية عن 60% من التقييم الإجمالي للمقرر ويتضمن ذلك كتابة التقارير وتلخيص الأوراق وغيرها، ولا يُعطى أي عنصر تقييم بمفرده وزناً يتجاوز 40 في المئة. كما يجوز استخدام عناصر تقييم مختلفة كالعروض الشفوية والمشاركة الصفية، بحسب طبيعة المقررات. ينبغي عادةً تخصيص أوزان متساوية لعناصر التقييم المتشابهة، كالأوراق البحثية المتشابهة من حيث الطول.

سياسة التقييم والامتحانات – السياسات الأكاديمية (4)

- خُديت هذه السياسة للمرة الأولى خلال شهر أيار (مايو) 2016.
- عُرضت للمراجعة في مجلس المعهد بتاريخ 2017/09/25.
- أُحيلت هذه السياسة من مجلس المعهد إلى لجنة الشؤون الأكاديمية للمراجعة في 2017/12/05 وخُديت بتاريخ 2017/12/19.
- أُقرت هذه السياسة في اجتماع مجلس المعهد بتاريخ 2018/01/10 مشروطة ببعض التعديلات التي أُدخلت عليها.
- عُرضت على مجلس الأمناء، وأعيدت إلى مجلس المعهد مع بعض الاستفسارات والتعديلات في 2018/05/20.
- أقر مجلس الأمناء التعديلات بعد توضيح الاستفسارات بحسب قرار رقم 2018/044 بتاريخ 2018/10/15.

المنهاج الدراسي:

المنهاج هو وثيقة أساسية تحدد التوقعات من مقرر معين خصوصاً من ناحية تعريف الغاية منه وتوضيح مخرجاته التعليمية إضافةً إلى العناصر الأخرى التي تحكم عمل المقرر وتحكم علاقة الطالب بالمقرر وأستاذه، فالمنهاج هو التطبيق الفعلي لما تضمه هذه السياسة من عناصر مختلفة تخص التكاليفات والتقييمات وغيرها.

على أستاذ المقرر إعداد منهاج دراسي خاص بالمقرر يعمم على كل طلاب المقرر مع بداية الدراسة في الفصل.

إضافةً إلى الهدف والغاية من المقرر يحتوي المنهاج كل معلومات التقييم المتعلقة به، إضافةً إلى طريقة تسليم التقييمات المختلفة ومواعيده. كما يجب أن يُدرج المنهاج السياسات الخاصة بالشؤون الأكاديمية للطلاب مثل سياسة الغياب والانتحال الأكاديمي وغيرها وتبعات عدم تحقيق شروط المقرر.

لا يمكن للأستاذ تغيير مهام التقييم وأوزانه بعد نشرها في المنهاج ويمكن إعادة النظر فيها.

إعطاء الطلاب ملاحظات عن التقييم:

يجب أن يضمن أساتذة المقررات تقديم ملاحظات لكل عنصر تقييم بطرائق تناسب نوع التقييم، كالنقاش الجماعي والتعليقات المكتوبة أو الشفهية.

وينبغي للأساتذة أن يتأكدوا من إعادة جميع التقييمات إلى الطلاب، ما عدا الامتحان الكتابي النهائي في المقرر، في غضون أسبوعين بعد الموعد النهائي للتقديم.

للطلاب الحق في الاطلاع على أوراق الإجابة الخاصة بامتحاناتهم. ويجب أن يحتفظ معهد الدوحة بهذه الأوراق طوال مدة البرنامج المعني وحتى تَحْرُج كل دفعة من الطلاب، وبعد ذلك يمكن التخلص منها.

يحق للطلاب الاطلاع على أوراق إجاباتهم لمناقشتها مع أساتذتهم، في غضون أسبوع واحد من إصدار النتائج الرسمية.

- خُدِثت هذه السياسة للمرة الأولى خلال شهر أيار (مايو) 2016.
- عُرضت للمراجعة في مجلس المعهد بتاريخ 2017/09/25.
- أُحيلت هذه السياسة من مجلس المعهد إلى لجنة الشؤون الأكاديمية للمراجعة في 2017/12/05 وخُدِثت بتاريخ 2017/12/19.
- أُقرت هذه السياسة في اجتماع مجلس المعهد بتاريخ 2018/01/10 مشروطة ببعض التعديلات التي أُدخلت عليها.
- عُرضت على مجلس الأمناء، وأعيدت إلى مجلس المعهد مع بعض الاستفسارات والتعديلات في 2018/05/20.
- أقر مجلس الأمناء التعديلات بعد توضيح الاستفسارات بحسب قرار رقم 2018/044 بتاريخ 2018/10/15.

الامتحان:

الامتحان هو تقييم مراقب رسميًا قد يتضمن خليطًا من اختبارات كتابية وإلكترونية. ويمتحن الطلاب في المعارف والمهارات المكتسبة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (مثلًا عبر مهام القراءة) التي تقدّم أثناء الفصل . وتنظم الامتحانات وفق الإجراءات المنصوص عليها في قائمة الإجراءات المتعلقة بها.

تجرى الامتحانات خلال أسبوع الامتحانات المنصوص عليه في التقويم الأكاديمي بحسب الجدول الاعتيادي للدروس أثناء الفصل. وعلى مديري مكاتب العمداء تزويد مكتب التسجيل بقائمة المقررات التي سيجري فيها امتحان نهائي، وذلك في موعد أقصاه الأسبوع العاشر من الفصل.

إدارة التقييم:

الدرجات هي مقياس لأداء الطالب. وهي مؤشر على استيعابه محتوى المقرر. والدرجات مصممة لقياس مستوى الأداء العام للطلاب وتسجيله بما يخولهم إكمال المقرر بنجاح، كما تسمح بمنح التقديرات المختلفة. ويُعتبر تقييم هذا الأداء مسؤولية أستاذ المقرر وحده وفق خطة تقييم المقرر .

بعد إجراء تقييم لأداء الطالب باستكمال جميع مستويات التقييم المحددة، تمنح الدرجة الكلية النهائية للمقرر وتحوّل إلى درجة حرف وفق ما هو منصوص عليه في سياسة الدرجات المعتمدة في المعهد. ويتم إدخالها إلى النظام بحسب المواعيد المنصوص عليها في التقويم الأكاديمي.

بعد تحديد العلامة النهائية ودرجة الحرف المقابلة لطلاب المقرر، يقدم أستاذ المقرر إلى مدير البرنامج، وعن كل طالب مسجل في المقرر، كل العلامات النهائية ودرجات الأحرف المقابلة وكذلك توزيع جميع العلامات المحصل عليها لشرائح تقييم المقرر.

يصدّق رؤساء البرامج وعميد الكلية على العلامات والدرجات النهائية والتي تقدم إلى إدارة التسجيل وشؤون الطلاب لاستكمال الإجراءات اللازمة وإعلانها للطلاب.

سياسة التقييم والامتحانات – السياسات الأكاديمية (6)

- خُديت هذه السياسة للمرة الأولى خلال شهر أيار (مايو) 2016.
- عُرضت للمراجعة في مجلس المعهد بتاريخ 2017/09/25.
- أحييت هذه السياسة من مجلس المعهد إلى لجنة الشؤون الأكاديمية للمراجعة في 2017/12/05 وخُديت بتاريخ 2017/12/19.
- أُقرت هذه السياسة في اجتماع مجلس المعهد بتاريخ 2018/01/10 مشروطة ببعض التعديلات التي أُدخلت عليها.
- عُرضت على مجلس الأمناء، وأعيدت إلى مجلس المعهد مع بعض الاستفسارات والتعديلات في 2018/05/20.
- أقر مجلس الأمناء التعديلات بعد توضيح الاستفسارات بحسب قرار رقم 2018/044 بتاريخ 2018/10/15.

عقب صدور العلامات والدرجات النهائية ونشرها، يتحمل عميد الكلية مسؤولية إعلام إدارة التسجيل وشؤون الطلاب بخصوص أي تعديلات على الدرجات النهائية المقدمة سابقاً. وتقتصر التغييرات على تصحيح الأخطاء الحسابية أو بسبب تغيير الدرجة نتيجةً لإعادة التقييم وفق سياسة "إعادة التقييم".

وعلى جميع الطلاب الراغبين في تقديم التماس بشأن العلامة الممنوحة أن يتبعوا الإجراءات المدرجة وفقاً لسياسة "التماس الطلاب الأكاديمي".

تُعلم إدارة التسجيل والخدمات الطلابية الطالب بعلاماته ودرجاته النهائية نيابةً عن الكليات في الموعد المحدد المنصوص عليه في التقويم الأكاديمي.

- حُدِثت هذه السياسة للمرة الأولى خلال شهر أيار (مايو) 2016.
- عُرضت للمراجعة في مجلس المعهد بتاريخ 2017/09/25.
- أُحيلت هذه السياسة من مجلس المعهد إلى لجنة الشؤون الأكاديمية للمراجعة في 2017/12/05 وحُدِثت بتاريخ 2017/12/19.
- أُقرت هذه السياسة في اجتماع مجلس المعهد بتاريخ 2018/01/10 مشروطة ببعض التعديلات التي أُدخلت عليها.
- عُرضت على مجلس الأمناء، وأعيدت إلى مجلس المعهد مع بعض الاستفسارات والتعديلات في 2018/05/20.
- أقر مجلس الأمناء التعديلات بعد توضيح الاستفسارات بحسب قرار رقم 2018/044 بتاريخ 2018/10/15.